

National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces



الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالمية
تقرير أسبوعي





فهرس المحتويات

3	ثلاث قوى تهدد درعا.. ونظام الأسد يفقد السيطرة على المحافظة.....
3	إندبندت
6	خطط داعش في 2023.. البنتاغون يحذرمن "الجيل القادم"
6	واشنطن تايمز
8	استكشاف وجهات نظروسيا حول المساعدات الإنسانية في سوريا
8	معهد واشنطن
12	هل باتت سورية في حالة مجمّدة؟ تقييم اللعبة وفُرص المشاركة
12	معهد الشرق الأوسط
16	كيف تحاول الصين وروسيا تسييس المساعدات الإنسانية؟
16	فورين أفيرز
21	ما نوع الضمانات التي يمكن أن يقدمها الأسد؟
21	يحي شفق
23	تركيا ستنتصر على YPG/PYD شمالي سوريا دون عملية عسكرية
23	بلومبيرغ

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

24..... هل ينذر التدخل الروسي في أوكرانيا بإنهاء المساعدة الإنسانية المقدمة للسوريين؟

24..... معهد واشنطن

28..... على الغرب إعادة النظر في سياسته تجاه إيران وتفادي الأخطاء السابقة قبل قوات الأوان

28..... أوبزيرفر

30..... الاحتضان الإقليمي لنظام الأسد يضع الولايات المتحدة في مأزق

30..... المونيتور

ملاحظة: جميع المواد والآراء الواردة في هذا التقرير تُعبر عن رأي كاتبها أو ناشرها فقط

ثلاث قوى تهدد درعا.. ونظام الأسد يفقد السيطرة على المحافظة

إندبنت

بورزو دراغاهي

(اللغة الإنجليزية) 06 كانون الثاني 2023

نص المقال: ثلاثياً مكوناً من تنظيم داعش ومهربي المخدرات وقوات النظام يهدد السلام الهش في محافظة درعا جنوب سوريا، مشيرة إلى أن النظام بات يفقد السيطرة على المحافظة وسط الفوضى الأمنية المنتشرة والاتجار بالمخدرات. وتمت الإشارة في هذا التقرير إلى الواقع الأمني في المحافظة وانتشار العصابات والقمع السياسي والعنف، حيث كان من المفترض أن تنهي التسوية بوساطة روسية القتال بين ميليشيات أسد والمعارضين.

• تواصل الاحتجاجات وسياسة القمع

أن معارضي حكومة أسد خرجوا على مدار الأيام الماضية في درعا ونظموا احتجاجات وهتفوا ضد النظام وهم يحملون أعلام الثورة، حيث أنشد المتظاهرون في بلدة جاسم "يا درعا حنّا معاك للموت" و"الشعب يريد إسقاط النظام" الشعار الرئيسي للثورة السورية.



قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

وفي السياق، إن إسرائيل والأردن المجاورين شاهدا بقلق الوجود المتزايد على حدودهما للميليشيات المدعومة من إيران وتجار المخدرات والمتطرفين في المناطق التي يسيطر عليها نظام الأسد، فيما يختار العديد من السوريين الفرار إلى أجزاء أخرى من الشرق الأوسط أو إلى أوروبا. أنه يمكن للفوضى في الجنوب أن تضعف الأمن في شمال سوريا، حيث جمع الكرملين ووزير دفاع أسد وتركيا معاً في موسكو الأسبوع الماضي، في محاولة محتملة لإقناع أنقرة بالسماح لروسيا بفرض ترتيب مشابه للترتيب المطبق في الجنوب في المناطق الخاضعة لسيطرة ميليشيات قسد والجيش الوطني في الشمال.

• نظام الأسد يفقد السيطرة في درعا

وقال ميتي سوهتا أوغلو، المتخصص في شؤون الشرق الأوسط في شركة بيلجسام، وهي شركة استشارية مقرها إسطنبول للإنديبندينت: "نظام الأسد يفقد السيطرة في درعا، الفوضى الأمنية تزداد في جنوب سوريا منذ سيطرة النظام. العديد من الأطراف المتصارعة تكافح ضد بعضها البعض لإظهار وجودها على الأرض وعرقلة خطط الآخرين، هذا يبقي المنطقة في حالة من الفوضى." إن جنوب سوريا ظلّ في حالة من التوتر الشديد والغموض منذ أن توسّط الكرملين في صفقة بين مقاتلي المعارضة ونظام الأسد في عام 2018، وإلى جانب المتمردين السابقين، يشمل المزيج المتقلب من اللاعبيين فلول داعش الذين يجوبون المناطق النائية وكذلك المرتبطين بالنظام، هذا بالإضافة إلى مهربي المخدرات الذين ينقلون الكبتاغون و الميثامفيتامين ومخدرات أخرى عبر الحدود الأردنية باتجاه الخليج وشبه الجزيرة العربية.

*دولة مخدرات

ويشبهه المراقبون، بحسب ما نقلت عنهم الإنديبندينت، بأن إيران وحلفاءها متورطون أيضاً في إثارة الاضطرابات في المنطقة الإستراتيجية المتاخمة لمرتفعات الجولان، التي تحتلها إسرائيل، خصم طهران.

لكن "أكثر الفرقاء شناعة" بحسب الصحيفة، فهم ما زالوا القوات المسلحة والميليشيات المرتبطة بالنظام والتي تعمل أحياناً من قاعدة كانت تسيطر عليها روسيا في السابق وهي الآن في أيدي إيران وحزب الله، مضيفة: "لقد أصبحت سوريا فعلياً دولة مخدرات". بالمقابل، تقول الصحيفة إن شقيق بشار، ماهر الأسد، يوصف بأنه زعيم عصاة لكل من الميليشيات المدعومة من إيران وشبكات التهريب، مما ساعد في تمويل النظام في وقت لا يزال يخضع لعقوبات دولية شديدة.

وتقوم قوات النظام بشكل متزايد بأنشطة خارجة عن القانون، بما في ذلك عمليات الخطف من أجل الحصول على فدية والاختطاف القسري للمعارضين المشتبه بهم، إلا أن أهالي درعا أطلقوا مؤخراً احتجاجات كبيرة بسبب اعتقال زوجة أخت قيادي معارض ظلّ رهن الاعتقال.

• مخاطر أمنية متواصلة

ويقول نوار شعبان، الباحث في مركز عمران للدراسات الإستراتيجية للصحيفة: "كانت درعا تتعرض لمخاطر أمنية على أساس يومي - أي شيء يمكن أن يؤدي إلى احتجاجات واسعة النطاق، ما حدث هذه المرة هو أنهم اعتقلوا قريب مقاتل سابق في الجيش السوري الحر، كان هذا خطأ أحمر رئيسياً".

وفي الأيام الأخيرة، كانت هناك تقارير متفرقة عن أعمال عنف، بما في ذلك قيام قوات الأمن بفتح النار على حشود من المتظاهرين، لكن كانت هناك أيضاً اغتالات لثمانية مسؤولين أمنيين على الأقل موالين للأسد، وفقاً لروايات عدد قليل من الصحفيين السوريين النشطين الذين يعملون بشكل سري في البلاد.

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

ويشير الكاتب الى أن السوريين في محافظتي درعا والسويداء الجنوبيتين يشكون من تعرّضهم للهجوم من قبل قوات النظام والمليشيات المدعومة من إيران وكذلك من قبل فلول داعش.

• المعارضة وحيدة في التصدي لداعش

ومراراً وتكراراً، تجد الفصائل المعارضة نفسها وحيدة في صد داعش، إذ قتل مسلحون معارضون في منتصف أكتوبر/تشرين الأول الماضي، زعيم داعش السابق "أبو الحسن الهاشمي القرشي" الذي كانت قواته تستهدف مقاتلي المعارضة عبر الاغتيالات، وفي 25 ديسمبر/كانون الأول، ورد أن مقاتلي المعارضة في الجنوب قتلوا قائداً محلياً آخر لداعش بالاسم الحركي "أبو لؤي القلموني".

ونفذ التنظيم تفجيرات انتحارية استهدفت كلاً من المتمردين والنظام، وأنشأ "محكمة إسلامية" في مدينة جاسم قبل اكتشافها وإغلاقها. ويقول سوها أوغلو للصحيفة: "مقاتلو داعش يتجولون في هذه المناطق، عمليات الاغتيال والقتل متواصلة، ومن الواضح أن المناطق الخاضعة لسيطرة النظام الاسمية في جنوب سوريا غير آمنة. هناك عمليات خطف وسرقة وقتل وتفجيرات".

ويرى الكاتب أن الفوضى، التي أدت إلى تفاقم الانهيار الاقتصادي والعودة الواضحة لكوفيد، تضيف إلى المصاعب التي يواجهها المواطنون العاديون، ويُعتقد أنها قد أن تؤدي إلى مزيد من الاحتجاجات. وما يفاقم المشكلة، بحسب الكاتب، هو "نظام دمشق الذي يرى العنف والقمع على أنهما السبيل الوحيد لمعالجة السخط". (ترجمة: أورينت نت)

المصدر: إندبندت

خطط داعش في 2023.. البنتاغون يحذر من "الجيل القادم"

واشنطن تايمز

بن ولفجانج

(اللغة الإنجليزية) 05 كانون الثاني 2023

نص المقال:

يحذر البنتاغون الأمريكي من "الجيل القادم" من المقاتلين المتطرفين، فيما يخطط تنظيم "داعش" الإرهابي للعودة إلى الواجهة في 2023. وبحسب الصحيفة الأمريكية، يحذر مسؤولون عسكريون ومصادر بالأمن القومي من أن عودة تنظيم داعش التي لطالما كانت هناك مخاوف بشأنها قد تصل هذا العام، مع تهيأ الظروف في شتى أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا للعودة الثانية للتنظيم كقوة إرهابية رئيسية وتهديد على الاستقرار العالمي. وستكون هذه بمثابة عودة بارزة للتنظيم الإرهابي الذي سيطرت "خلافته" في أحد الأوقات على مساحات شاسعة من الأراضي في العراق وسوريا حتى دحرته حملة مكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة. وقال المتخصصون إن تنظيم داعش من يخطط بشكل شبه مؤكد لحملة انتقامية عنيفة ضد الولايات المتحدة وشركائها بعد عدة ضربات أمريكية في سوريا العام الماضي والتي أسفرت عن مقتل العديد من قادة التنظيم وكبار المسؤولين.



قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

وربما لم يعد داعش القوة التي كان عليها قبل حوالي عقد من الزمان، لكن مع وجود آلاف من المقاتلين بين صفوفه، لازال التنظيم قادرا تماما على شن هجمات إرهابية مميّنة. ويحذر بعض المحللين الأمريكيين من "الإهمال الاستراتيجي" من قبل الولايات المتحدة وحلفائها لتهديد عودة داعش.

وعلى مدار الأسبوع الماضي، تبني داعش مسؤولية هجوم في مدينة الإسماعيلية المصرية، أسفر عن مقتل أربعة أشخاص وتفجير قرب العاصمة الأفغانية كابول الذي أسفر عن مقتل وإصابة عدة أشخاص، بحسب مسؤولين أفغان محليين. وكان تفجير كابول الأحدث في سلسلة من الهجمات التي نفذها داعش وأذرعه في أفغانستان منذ استعادة طالبان للسيطرة على البلاد.

وكان أكبر هجوم هو التفجير الانتحاري في أغسطس/آب عام 2021 في مطار كابول، الذي أسفر عن مقتل 13 من قوات مشاة البحرية الأمريكية في ذروة الانسحاب الفوضوي لإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن من البلد.

وأكد ذلك الهجوم، والهجمات التالية في شتى أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا، المخاطر المباشرة من داعش، لكن قال المسؤولون في البنتاغون إن الولايات المتحدة وحلفائها يجب أن يتصدوا للمشاكل طويلة الأمد الأكثر خطورة.

ومنذ استعادة الأراضي في العراق وسوريا من داعش في النصف الثاني من العقد الماضي، ألقى الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميون – قوات الأمن العراقية وقوات سوريا الديمقراطية بقيادة الأكراد – على عشرات الآلاف من مقاتلي داعش.

ويقع هؤلاء المقاتلين الآن في معسكرات الاحتجاز في كلا البلدين، فيما لم تضح مصائرهم على المدى الطويل وتزايد التساؤلات بشأن الأمن بتلك المواقع.

وقال مسؤولون إن تدهور الأوضاع في مخيم الهول السوري – الذي يأوي آلاف من النازحين السوريين من منازلهم خلال الحرب الأهلية بالبلد التي امتدت لعقد من الزمان – حولت المنشأة إلى أرض خصبة محتملة للإرهابيين.

وقال الجنرال إريك كوربلا، قائد القيادة المركزية الأمريكية في بيان الأسبوع الماضي: "هناك (جيش داعشي) حرفيا محتجز في العراق وسوريا"، وذلك في إطار تقرير للقيادة المركزية يتناول بالتفصيل العمليات المستمرة التي تقودها الولايات المتحدة لدحر داعش في العراق وسوريا.

وأضاف كوربلا: "يوجد، اليوم، أكثر من 10 آلاف من قادة ومقاتلي داعش بمنشآت الاحتجاز بشتى أنحاء سوريا، وأكثر من 20 ألفا من قادة ومقاتلي داعش بمنشآت الاحتجاز في العراق".

وتابع: "لدينا الجيل القادم المحتمل من داعش. هؤلاء هم الأكثر من 25 ألف طفل في مخيم الهول المعرضين للخطر. هؤلاء الأطفال الموجودين في المخيم أهداف رئيسية لتطرف داعش".

وأكد كوربلا ضرورة عمل المجتمع الدولي على إخراج هؤلاء الأطفال من تلك البيئة عبر إعادتهم إلى بلدانهم أو مجتمعاتهم الأصلية مع العمل على تحسين الأوضاع في المخيم.

وبحسب "واشنطن تايمز"، يشكل مخيم الهول ومواقع احتجاز داعش في العراق وسوريا تحديات على المدى القصير والطويل للولايات المتحدة وحلفائها، مشيرة إلى أن الشاغل الأكثر إلحاحا يتمثل في تمرد السجون.

وفي عملية الهروب في يناير/كانون الثاني 2022 من سجن الحسكة في سوريا، قتل أكثر من 400 من عناصر داعش وأكثر من 100 من قوات سوريا الديمقراطية. (ترجمة: موقع وطن)

المصدر: [واشنطن تايمز](#)

استكشاف وجهات نظر روسيا حول المساعدات الإنسانية في سوريا

معهد واشنطن

جوناثان روبنسون

(اللغة الإنجليزية والعربية) 04 كانون الثاني 2023

نص المقال:

مع استعداد مجلس الأمن الدولي للتصويت على ما إذا كان سيتم توسيع جهود الأمم المتحدة لتقديم المساعدات عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا في كانون الثاني/يناير 2023، نجد أن روسيا مستعدة مجددًا لتهديد المساعدات الإنسانية المخصصة لـ 4.1 مليون مدني يعتمدون على شريان الحياة الرئيسي هذا للبقاء على قيد الحياة. في كل عام منذ 2014، كانت روسيا تهدد باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد القرار 2165 (وتكراراته اللاحقة) الذي يرمي آلية المساعدات عبر الحدود، سعيًا وراء أهدافها السياسية الخاصة، فقللت بشكل مطرد من فاعلية هذا الإجراء المنقذ للحياة لتحصره ضمن نقطة عبور حدودية واحدة فقط إلى شمال غرب سوريا العام الماضي.



قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

هددت الهوة المتزايدة بين روسيا والمجتمع الدولي على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا في شباط/فبراير 2022 قابلية تطبيق هذه الآلية الهشة أصلاً. وداخل سوريا، نجحت روسيا بشكل مطرد في تعزيز نفوذها إلى حد كبير في دمشق مقارنةً بالأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى ومانحي المساعدات الدولية. في الواقع، طورت روسيا منظومة مساعدات معزولة ومكتفية ذاتياً تضم ما لا يقل عن 26 كياناً حكومياً وحكومياً مقنعاً في سوريا، قدمت من خلالها المساعدات 3090 مرة إلى ما لا يقل عن 731 مجتمعاً في جميع أنحاء البلاد منذ العام 2016. إذا لم يتم تجديد قرار المساعدات عبر الحدود، ستضطلع منظومة المساعدات الروسية هذه بدور أهم في تنفيذ عمليات تقديم المساعدات في سوريا في المستقبل المنظور.

لكن المعلومات المتوفرة حول كيفية مقارنة الدولة الروسية للمساعدات الإنسانية الخارجية تُعد قديمة بشكل مؤسف في إطار التأهب لهذا السيناريو. فأحدث تقرير صادر عن مكتبة الكونغرس الأمريكي القانونية حول المساعدات الإنسانية الخارجية الروسية يعود لعام 2011، في حين أن أحدث منشور من الاتحاد الأوروبي يعود لعام 2016. بينما حاول المؤلف في مقالاته السابقة استكشاف القدرات الإنسانية لروسيا في سوريا، يسعى في هذه المقالة إلى تقديم لمحة محدثة عن الوضع، واصفاً أربع طرق تقارب بها الدولة الروسية مفهوم المساعدات الإنسانية الخارجية الخاص بها. على نحو مثالي، سيساعد ذلك صانعي السياسات على تحديد الفرص المحتملة لمواجهة إجراءات روسيا التي تطرح إشكالية في المجال الإنساني في سوريا وأماكن أخرى.

للقيام بذلك، يستند هذا المقال إلى مصادر الحكومة الروسية المتاحة للعلن، وشخصيات رئيسية في مجتمع المساعدات الروسي، ومعلومات تم جمعها من المواقع الإلكترونية للكيانات المذكورة في هذه المقالة. في حين أن استخدام المصادر المفتوحة يخضع لقيود واضحة. مثل عدم دقة المعلومات المبلغ عنها ذاتياً أو المعلومات المحرّفة سياسياً، إلا أنه يوفر مع ذلك نافذة قيّمة على دوافع روسيا لجهة تقديم المساعدات في سوريا والآليات التي تحكم عمليات الإغاثة.

الطرق الأربع التي تقارب بها روسيا المساعدات الإنسانية الخارجية

- هم روسيا للمساعدات الإنسانية الخارجية حديث العهد. يمكن إرجاع أصول المساعدات الإنسانية الخارجية للاتحاد الروسي إلى السنوات الأخيرة من الاتحاد السوفياتي مع إنشاء فيلق الإنقاذ الروسي في كانون الأول/ديسمبر 1990. تم إنشاء الفيلق للاستجابة للعدد المتزايد من الكوارث الطبيعية والصناعية في الاتحاد السوفياتي خلال الثمانينيات، وسرعان ما تحول إلى وزارة حالات الطوارئ عام 1994 باعتباره المستجيب الرئيسي في روسيا للكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان محلياً وخارجياً. وبعد ما يقارب عشر سنوات، أصدرت روسيا لوائحها التنظيمية الأولى لتوجيه توفير المساعدات الإنسانية الخارجية عام 2000، وأصدرت لاحقاً سياستها الأولى بشأن المساعدات الإنسانية الخارجية عام 2007. فما زالت المساعدات الإنسانية الخارجية الروسية في مراحلها الأولى مقارنةً بالولايات المتحدة، التي وضعت سياسات المساعدات الإنسانية الخارجية للمرة الأولى عام 1961 من خلال قانون المساعدات الخارجية الذي مهد الطريق لإنشاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

- المفاهيم الروسية حول المساعدات الإنسانية الخارجية هي أكثر عمومية من مفاهيم العديد من الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع الإنساني. إن ما تسميه الدولة الروسية "التعاون الإنساني الدولي"، وهو نسختها من المساعدات الإنسانية الخارجية، يكون له عادةً

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

معنى أوسع بكثير مقارنةً بالكيانات الإنسانية الأخرى. فالتعاون الإنساني الدولي لروسيا لا يتضمن فقط الاستجابة الطارئة للكوارث الطبيعية ومناطق النزاعات، كما يعهده الكثيرون في بقية العالم، ولكنه يشمل أيضًا التنمية الدولية وحفظ السلام و"الدبلوماسية العامة"، أي استخدام الأنشطة الثقافية مثل التبادل الأكاديمي والفني والأدبي واللغوي والموسيقي لتعزيز نظرة أكثر إيجابية نحو روسيا. في الواقع، صرح يفيغيني بريماكوف جونيور، الرئيس السابق للبعثة الإنسانية الروسية، في مقابلة إعلامية عام 2019 أن تصورات المساعدات الإنسانية في روسيا غالبًا ما تكون "مرتبطة بمجال الثقافة" أكثر منه بتوفير الغذاء أو الدواء. وبالتالي، لا تتوافق التفسيرات الأوسع نطاقًا للمساعدات الإنسانية الخارجية التي تعتمد عليها الدولة الروسية في الكثير من الأحيان مع التعريف الضيق للعمل الإنساني الذي يتبعه معظم العالم، وهو تعريف يركز على إنقاذ الأرواح أو تخفيف المعاناة أو تحسين الظروف.

- بالنسبة إلى العديد من الروس، يُنظر إلى المساعدات الإنسانية الخارجية من منظور سلبي. لا ترتبط المساعدات الإنسانية دائمًا بالإجراءات الصائبة من الناحية الأخلاقية في روسيا كما هو الحال في الجزء الأعظم من المجتمع الإنساني الأوسع. بدلًا من ذلك، غالبًا ما ترتبط بالمساعدات الإنسانية في روسيا كلمة "العار"، وهي نظرة تطورت إلى حد كبير بعد تقديم خدمات إنسانية دولية كبيرة و"مذلة" إلى روسيا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي في التسعينيات. وغالبًا ما تم تقويض هذه الجهود الإنسانية بسبب الفساد والاستغلال على نطاق واسع من قبل المسؤولين الحكوميين السوفييتيين السابقين، وهو واقع يساهم على الأرجح في انعدام الثقة في الدوافع الخيرية للمساعدات الإنسانية الذي لا يزال ملموسًا في المجتمع الروسي حتى يومنا هذا. والأهم من ذلك أن وثائق الحكومة الروسية لا تأتي على ذكر المبادئ الإنسانية الأربعة- أي الإنسانية وعدم التحيز والاستقلال والحياد- التي ترعى جزءًا كبيرًا من عمل القطاع الإنساني العالمي وهي جوهر ما يجعل العمل الإنساني محط ثقة واحترام إلى حد كبير.

- تعتبر روسيا المساعدات الإنسانية الخارجية أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الخاصة بها. منذ الحقبة السوفياتية، تنظر الدولة الروسية إلى المساعدات الإنسانية الخارجية كأداة لتحسين صورتها كقوة عالمية ذات مصداقية. في الواقع، كان هذا الإرث حاضرًا إلى حد كبير في سياسة روسيا المتعلقة بالمساعدات الإنسانية الخارجية لعام 2007، بحيث وصفت في الواقع سبعة من الأهداف التسعة الشاملة المذكورة كيف يمكن استخدام المساعدات الإنسانية الخارجية والتنمية الدولية "لتعزيز موقف غير متحيز تجاه الاتحاد الروسي في المجتمع الدولي" وتعزيز التعاون الدولي. بعد العام الأول للوجود الروسي في سوريا (2016)، أصبح هذا الارتباط بين المساعدات الإنسانية الخارجية وأهداف السياسة الخارجية أكثر وضوحًا، إذ نصت سياسة وزارة الشؤون الخارجية على أن المساعدات الإنسانية الخارجية تشكل "جزءًا لا يتجزأ من جهود [روسيا] الرامية إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية". بعبارة أخرى، أصبحت المساعدات الإنسانية الخارجية أداة قوة ناعمة أساسية للدولة الروسية. وعند النظر إلى المساعدات الإنسانية الخارجية من منظور المعلقين العسكريين الروس، يتضح أن الوضع أسوأ بعد. فغالبًا ما توصف المساعدات الإنسانية على أنها جزء من حرب هجينة، أي حرب غير تقليدية يستخدمها خصوم روسيا لتقويض أهداف السياسة الخارجية الخاصة بها. وذكر فاليري غيراسيموف، قائد الجيش الروسي، ذلك في مجلة عسكرية روسية عام 2016، واصفًا الأنشطة الإنسانية بأنها "وسائل عسكرية ذات طابع مخفي". وبالتالي، تعتبر روسيا أيضًا المساعدات الإنسانية التي تقدمها جزءًا من مجموعة أدوات الحرب الهجينة

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

الخاصة بها لمساعدتها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الخاصة بها في الخارج. عام 2017، وصف تقرير لمؤسسة "راند" المركز الإنساني الروسي الصربي بأنه مثال على استخدام روسيا للمساعدات الإنسانية الخارجية في الحروب الهجينة.

• المساعدات الإنسانية الخارجية الروسية في السياق السوري

من الواضح من المصادر المتاحة للعلن أن الدولة الروسية لا تتقيد بمفهوم المجتمع الدولي للمساعدات الإنسانية. وفي أحسن الأحوال، تؤدي سياسات المساعدات الإنسانية الخارجية الروسية إلى إجبار الدولة على تعطيل الجهود التي تبذلها الكيانات الأخرى في مجتمع المساعدات الأوسع. وفي أسوأ الأحوال، يعتبر جهاز المساعدات في روسيا، لا سيما مؤسستها العسكرية التي توفر غالبية المساعدات الروسية في سوريا، أن جهود المساعدات التي يبذلها المجتمع الدولي هي مصدر تهديد له ويسعى إلى التغلب عليه. على أي حال، ستستمر روسيا على الأرجح في إعطاء الأولوية لمصالحها الذاتية على احتياجات الأشخاص المعرضين للخطر في شمال غرب سوريا، بغض النظر عما إذا سيتم تمديد قرار المساعدات عبر الحدود في كانون الثاني/يناير 2023 أم لا.

على الأرض، يدرك العديد من السوريين أن روسيا تستخدم مساعداتها كأداة سياسية لمعاقبة أو مكافأة المحتاجين. لكن روسيا غير مهتمة على الأرجح بهذه الآراء المجتمعية، بحيث تفضل إلى حد كبير استخدام أعمال المساعدات الخاصة بها لدعم السردية الإيجابية التي تقدمها لجمهورها الأوسع، وهي سردية تحاول من خلالها الابتعاد عن صورتها العسكرية والسياسية القاسية في سوريا. فالعديد من وسائل الإعلام الروسية الرئيسية يروج بانتظام لقصص متعلقة بالمساعدات الروسية الموسعة في سوريا باللغة العربية.

في حين أنه قد يكون من السهل التقليل من أهمية هذه الاستراتيجية مقارنةً بالتزام المجتمع الدولي بالمساعدات الإنسانية الخارجية الهادفة، تُظهر الأمثلة المستقاة من سياقات أخرى الفاعلية المحتملة لنهج روسيا في سوريا. ففي استطلاع أجري عام 2020 في صربيا، ذكر المستجيبون روسيا والصين على أنهما من أكبر المساهمين في المساعدات الخارجية للبلاد، في حين أن هذه المساعدات جاءت في الواقع بأغلبية ساحقة من الاتحاد الأوروبي. وفي الفترة التي سبقت الاستطلاع، أجرت الدولة الروسية عددًا قليلاً فقط من عمليات تسليم المساعدات التي تم الترويج لها بشكل مكثف في الأعوام 2014 و2015 و2017، كما روجت لإنشاء المركز الإنساني الروسي الصربي المذكور سابقًا. وبما أن موسكو تستثمر منذ فترة طويلة في استخدام وسائل الإعلام العربية للترويج لوجهات النظر المؤيدة لروسيا لدى الجماهير الإقليمية، يُحتمل أن نشهد على عملية مماثلة فيما يتعلق بتوفير المساعدات الروسية في سوريا.

في حال عدم تمرير قرار الأمم المتحدة بشأن المساعدات عبر الحدود، قد يصبح نظام الظل للمساعدات الروسية، وهو نظام منعزل ومكتفٍ ذاتيًا، أكثر هيمنة في سوريا. بالتالي، سيصبح التعامل مع نهج روسيا الراسخ والمتعارض تجاه المساعدات الإنسانية أكثر صعوبة بعد. ولا ينبغي بالمجتمع الدولي تجاهل هذا الاحتمال المشؤوم أو التقليل من خطورته.

المصدر: [معهد واشنطن](#)

هل باتت سورية في حالة مجمّدة؟ تقييم اللعبة وفُرس المشاركة

معهد الشرق الأوسط

غريغوري ووترز

(اللغة الإنجليزية) 10 تشرين الثاني 2022

نص المقال:

في 14 أيلول/ سبتمبر، أصدر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بياناً، يُحذّر من أن "سورية لا تستطيع تحمّل العودة إلى القتال على نطاق أوسع، ولكنها مكانٌ محتمل لتجدّد القتال". تم تجميد الخطوط الأمامية في سورية منذ آذار/ مارس 2020، وبينما تستمرّ الهجمات عبر الخطوط مع المتمردين، بشكل شبه يومي، انخفض مستوى العنف انخفاضاً كبيراً، مقارنة بالأعوام السابقة. ومع ذلك، أثار الغزو الروسي لأوكرانيا، في 24 شباط/ فبراير، تكهنات بأن روسيا قد تسحب قواتها من سورية، إن لم تنسحب بالكامل، مما قد يخلق فراغاً في السيطرة يدفع القوات المتبقية المناهضة للنظام في البلاد إلى التصعيد، وإشعال فتيل قتال جديد واسع النطاق. ومع ذلك، تتجاهل هذه المخاوف من التصعيد التغييرات الكبيرة في ميزان القوى داخل سورية، في الأعوام الأخيرة، وتبالغ في تقدير مركزية القوة الروسية، وتقلل من أهمية القوة التركية والأميركية. إن دور روسيا في "تجميد" الصراع اليوم ضئيل، في أحسن الأحوال، حيث إن تركيا والولايات المتحدة هما اللتان ضمننا الاستقرار النسبي، في الشماليين الغربي والشرقي من سورية على التوالي. يكشف فهم الوضع الحالي لسورية والدور المتطور للجهات الفاعلة الدولية الرئيسية الثلاثة عن خيارات سياسية فريدة، لتعزيز وقف إطلاق النار الحالي، ولتمكين مشاركة أوسع لتحقيق الاستقرار ودعم ملايين السوريين الذين يعيشون خارج سيطرة النظام.

المساهم الأكبر الوحيد في الجمود السوري هو اتفاق وقف إطلاق النار في الشمال الغربي، الذي فرضته تركيا على روسيا، في آذار/ مارس 2020، إذ جمّد الاتفاق آخر جبهة رئيسية في البلاد. خلال ما يقرب من ثلاثة أعوام، منذ ذلك الحين، اقتصر القتال على خمس مناطق: (1) هجمات عبر الخطوط بين تركيا وحلفائها السوريين وقوات سوريا الديمقراطية في شمال شرق سورية. (2) قصف وتفجير عبر الخطوط الأمامية على امتداد جبهة إدلب. (3) الاقتتال الداخلي بين المتمردين في شمال غرب سورية، بين فصائل المعارضة المدعومة من تركيا المعروفة باسم الجيش الوطني السوري، وقد شهد في الآونة الأخيرة مشاركة هيئة تحرير الشام. (4) التمرد في جنوب سورية بين النظام والمتمردين السابقين وتنظيم داعش. (5) عمليات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ضد قوات النظام في وسط سورية وضد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في الشمال الشرقي.

• تعريف التصعيد

عندما يتعلق الأمر بالتصعيد المحتمل، تكون هناك بعض المحقّرات الرئيسية. النقطة الأولى، وهي مرجحة، احتمال أن تشن تركيا هجوماً برياً آخر ضد قوات سوريا الديمقراطية/ قسد، المدعومة من الولايات المتحدة، التي تُعدّ فرعاً لحزب العمال الكردستاني، الجماعة المصنفة إرهابية. منذ صيف عام 2022، أشارت تركيا إلى أنها تعتزم شن هجوم على المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، بالاشتراك مع النظام وإيران، في منطقتي تل رفعت ومنبج، التي أصبحت في الأعوام الأخيرة نقطة انطلاق لهجمات ضد القوات التركية، كما أصبحت

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

منبج أخيراً مركزاً اقتصادياً مهماً للشمال الشرقي. وأصبح رجب طيب أردوغان، الرئيس التركي، في الماضي أيضاً عن رغبته في الاستيلاء على عين العرب (كوباني) التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، لكن قرارات أردوغان ومصير الشمال الشرقي لا تحددهما الخطوط الحمراء الروسية.

نقطة الاشتعال الثانية المحتملة هي بين "هيئة تحرير الشام" والنظام في إدلب. ولا يزال خط المواجهة هذا معجماً بسبب الانتشار العسكري التركي من جانب، والكبح الروسي لدمشق من ناحية أخرى. ومع ذلك، يتبادل المتمردون والنظام إطلاق النار بانتظام، على خط المواجهة، حيث يُقتل مدنيون في إدلب، ومسلحون من الجانبين، كل أسبوع. في غضون ذلك، تواصل روسيا حملة القصف المتقطع لمنازل المدنيين. ولا يزال هناك احتمال بأن يؤدي هجوم كبير من قبل النظام أو من روسيا، في نهاية المطاف، إلى هجوم بري للمتمردين، وعند هذه النقطة، قد يتصاعد القتال، ويخرج عن سيطرة تركيا أو روسيا.

تفتقر حركات التمرد في جنوب ووسط سورية إلى القدرة على تغيير ميزان القوى في هذه المناطق، حتى مع التدخل الروسي الضئيل بالفعل في مواجهتها، ففي جنوب سورية أدى ذلك التدخل في الواقع إلى إحكام سيطرة النظام على المناطق التي كانت في السابق شبه مستقلة. وبالمثل، فإن تمرّد (داعش) في الشمال الشرقي، حيث تضعف تدريجياً سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، في ريف دير الزور والرقعة، يفتقر إلى القوة البشرية والعمق لإحداث انهيار كامل للحكومة، وخلق فراغ كبير في السيطرة، مثل انسحاب قوات التحالف. فراغ روسي!

السؤال المركزي هو كيف سيؤثر الغزو الروسي لأوكرانيا في سورية؟ هل يمكن لروسيا الضعيفة أن تشجع عمليات تصعيد جديدة للمعارضة أو لقوات سوريا الديمقراطية، حيث تسعى الجماعات المسلحة إلى تعزيز مكائنها؟ هناك جانبان متنافسان في اللعبة هنا: ما يمكن للجهات الفاعلة في سورية المختلفة فعله، مقابل ما يعدّون أنفسهم قادرين على فعله.

لم تعدّ روسيا بمنزلة حصن عسكري لدمشق، كما كانت من قبل، بعد أن سحبت معظم قواتها المقاتلة من البلاد خلال عامي 2018 و2019. منذ استعادة النظام لجنوب سورية في ربيع 2018، ركّز الروس جهودهم على تدريب وتجهيز وإعادة بناء الجيش العربي السوري على وجه التحديد، بحيث لا تحتاج دمشق إلى تدخل عسكري روسي مباشر في المستقبل. اتبعت جهود إعادة البناء هذه مسارات متعددة، لكن الأهم من ذلك أنها أدت إلى تجديد القوات الخاصة التابعة للجيش العربي السوري، والتركيز على بناء مزيد من الوحدات المتنقلة وسريعة الاستجابة المقترنة بدعم مدفعي كبير. خلال هجمات النظام الأخيرة في عام 2019، وأوائل عام 2020، اقتصرّت المشاركة الروسية المباشرة إلى حد كبير على توفير الدعم الجوي؛ حيث تركّزت جهود روسيا على الإمداد والتخطيط والسيطرة على وحدات النظام المختلفة. بعد ما يقرب من ثلاثة أعوام، منذ ذلك الحين، واصلت روسيا بمنهجية تجهيز وتدريب مجموعة من وحدات النظام المتمركزة حول إدلب، بمدفعية (كراسنوبول) الموجهة بالليزر، حيث يشرف الضباط الروس بشكل روتيني على تدريب مدفعية الجيش العربي السوري في المنطقة. في هذه الأوقات، شرعت دمشق منذ عام 2018، في جهود متضافرة لإعادة بناء قواتها الجوية، التي حلّت ببطء محل دور روسيا في الحملة الجوية ضد (داعش) في وسط سورية.

كل هذه التغييرات تجعل خطر انهيار خطوط النظام في شمال غرب سورية أمراً بعيداً. قام الروس ودمشق ببناء جدار حماية ناري للنظام حول إدلب. لا يهّم عدم تصدّي روسيا للفساد المستشري ونقاط الضعف الصارخة في الجيش العربي السوري، عندما تكون دمشق مدعومة في النهاية دعماً فعلياً على أرض الواقع، حيث لا يمكن لأي طرف غير قوات سوريا الديمقراطية أن يأمل في مضاهاتها. في حين أن القوات المتمردة ستنتج، بلا شك، في الاستيلاء على بعض الأراضي في هجوم افتراضي، لكن هناك احتمالاً ضئيلاً في الاحتفاظ بنجاحها هذا. وكذلك،

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

فإن أي سيطرة للنظام على الشمال الغربي ستؤدي إلى تمرد هائل في نطاق أكبر بكثير مما تعانيه دمشق حاليًا، في جنوب ووسط سورية. إن الجيش التركي هو الذي أنهى قدرة النظام على التحليق فوق إدلب، والجيش التركي وحده هو القادر على ضمان ربح المتمردين واستقرارهم في المستقبل.

ولذلك، فإن الخطر الأكبر للتصعيد يأتي من المبالغة في تقدير دمشق أو هيئة تحرير الشام لقوتها. ربما لا تزال هيئة تحرير الشام تعتقد أن القوة الجوية الروسية هي الوحيدة التي تقف بينها وبين الانتصارات الجديدة، في حين أن دمشق قد تستخف بعزم تركيا على منع مزيد من التعديلات على إدلب. وإذا اختبر أحد الطرفين هذا الجمود، فسيقع على عاتق تركيا الدور الأكبر في منع دوامة التصعيد.

• دور تركيا

إن موقف تركيا هو الأكثر تأثيرًا بالحرب في أوكرانيا. دخلت أنقرة وموسكو في توازن دقيق من الخدع والضربات، منذ التدخل الروسي في عام 2015. كان الهجوم التركي لعام 2020 أول تحول جاد في سياسة أنقرة تجاه روسيا، عندما فرضت بالعنف وقف إطلاق النار الذي تفاوض عليه البلدان قبل أعوام، والذي كانت روسيا تتجاهله باستمرار. التكاليف السياسية والمادية لاستمرار تركيا في تطبيق وقف إطلاق النار في شمال غرب البلاد ليست ضئيلة، وعلى رأسها المخاطر واستنزاف الموارد التي يتحملها الجيش التركي، مع حقيقة أن إدلب تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، وهي جماعة مصنفة إرهابية. ومع ذلك، فإن العامل الوحيد الذي يحفز على صنع السياسة التركية في شمال غرب سورية هو وقف تدفقات اللاجئين، وهي قضية محلية حساسة لكل من الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة. لذلك لا يمكن أن تسمح أنقرة بهجوم للنظام، يمكن أن يدفع ملايين السوريين الآخرين إلى تجاوز الحدود، وليس لديها أيضًا حافز كبير للمخاطرة بأرواح الجنود الأتراك، لمساعدة المتمردين في استعادة الأراضي من النظام.

وبالمثل، فإن السياسة الداخلية ومخاوف الأمن القومي المتصورة، وليس القوة الروسية، تُملي العمل العسكري التركي ضد قوات سوريا الديمقراطية أو عدم اتخاذ أي إجراء ضدها. لا تحتاج تركيا إلى ضوء أخضر روسي للاستيلاء على "تل رفعت"، وبشكل الضغط الروسي عقبه أقل شرق الفرات، حيث تستهدف تركيا بشكل روتيني الخط الرفيع لقوات النظام المتمركزة على طول حدودها مع قوات سوريا الديمقراطية. بدلًا من ذلك، يتأثر صنع القرار التركي في الشمال الشرقي بدرجة أكبر بالضغوط الاقتصادية والسياسية الأميركية، وهجمات قوات سوريا الديمقراطية/ حزب العمال الكردستاني داخل سورية وتركيا. وبالتالي، فإن ما يحدث في أوكرانيا ليس له تأثير يُذكر على خطر التصعيد في الشمال الشرقي. إن الانتخابات التركية المقبلة في منتصف عام 2023، وخطر استمرار ارتباك الولايات المتحدة تجاه أوكرانيا، هما ما يخلق حالة من عدم اليقين، بخصوص قرارات أردوغان بصدد سورية.

الآثار المترتبة على المشاركة الأجنبية

على الرغم من الجبهات المجددة، لا يزال المدنيون في شمال غرب سورية يتعرضون لقصف أسبوعي، من قوات النظام، ويؤدي ذلك إلى نزوح الآلاف كل شهر. بينما استخدمت هيئة تحرير الشام الهدوء النسبي لقمع وتفكيك معظم الجماعات الجهادية العابرة للحدود التي تعمل هناك، تركت الظروف الإنسانية المتدهورة فرصة لخلايا (داعش) والقاعدة للاستمرار وإعادة البناء. تعاني المنطقة الشمالية الشرقية المخاطر نفسها، حيث التهديد المستمر بالاجتياح التركي، والمخاوف من انسحاب الولايات المتحدة وعودة النظام، وعثرات الإدارة التي يقودها الأكراد في الأمن والحوكمة، التي عززت بيئة مثالية لـ (داعش) للتجنيد وجمع الأموال والعمل.

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

توفر كلتا المنطقتين فرصًا فريدة لتحسين الظروف الإنسانية ومعالجة التهديدات المحتملة للأمن القومي لصانعي السياسات الراغبين في التفكير بشكل خلاق في الصراع. يجب السماح لمنظمات المعونة الدولية بالعمل، وتشجيعها على توسيع نطاق عملها بما يتجاوز المساعدات الفورية المنقذة للحياة في إدلب، والاستثمار في أعمال الاستقرار، التي ستوفر فرص التعليم والعمالة للمدنيين في المنطقة البالغ عددهم ثلاثة ملايين مدني. قد تجد الدول الغربية عوائد مغرية للمشاركة الخاصة مع هيئة تحرير الشام، في موضوعات مختارة، مثل الضغط على المجموعة لاحترام حقوق المجتمع المدني والصحفيين، مع الاستمرار في قمع الجهاديين العابرين للحدود. في غضون ذلك، يشكّل وجود التحالف في شمال شرق سورية حصنًا أساسيًا ضد عودة (داعش)، ومحاولات أنقرة ودمشق للسيطرة على مناطق جديدة من قوات سوريا الديمقراطية. لعبت الضغوط السياسية والاقتصادية الأميركية-وليس الروسية- على أنقرة، دورًا كبيرًا في ردع هجوم جديد، في منبج أو عين العرب (كوباني)، في حين أن اللامبالاة بحملة الطائرات بدون طيار التركية أعطت أنقرة مساحة لإضعاف شبكات قيادة حزب العمال الكردستاني. ومع ذلك، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها استثمار مزيد من الموارد، والاهتمام بالأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تقوّض حملة مكافحة (داعش)، وتؤدي إلى شرخ بين العرب والإدارة التي يقودها الأكراد.

لقد تضاءلت مركزية روسيا، كعامل استقرار رئيس للنظام السوري في الأعوام الأخيرة. ويجب أن يدرك صانعو السياسة أن تركيا وأميركا أصبحتا ضامنتين لشبه الاستقرار في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وأنها وحدهما من يملك القوة لتعزيز مرونة الاتفاقات الحالية. يجب أن تستمر أميركا في الضغط على أنقرة ضد أي هجوم بري، مع العمل معها في نفس الوقت لضمان الحفاظ على وقف إطلاق النار في شمال غرب البلاد، أثناء وبعد انتخابات عام 2023. قد يكون من الصعب اتباع هذه السياسات، لكن تجاهل الأسباب الحقيقية الكامنة وراء "سورية المجمدة" اليوم، وهشاشتها كلّها، يضمن تصعيدًا في المستقبل. بدلًا من الشعور بالرضا عن الذات تجاه الهدوء العام، يجب على الدول الغربية إعادة النظر في اتساع الخيارات المتاحة لديها الآن، من أجل صنع سياسات إبداعية لزيادة الاستقرار في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام وتحسين حياة ملايين السوريين. (ترجمة: مركز حرمون للدراسات)

المصدر: [معهد الشرق الأوسط](#)

كيف تحاول الصين وروسيا تسييس المساعدات الإنسانية؟

فورين أفيرز

ناتاشا هول

(اللغة الإنجليزية) 09 كانون الثاني 2023

نص المقال: من المفترض أن يجدد مجلس الأمن الدولي اليوم قرارًا يسمح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى ملايين السوريين دون انتظار إذن من الرئيس السوري بشار الأسد. وفي الأسابيع التي سبقت هذا التصويت، كان الدبلوماسيون وعمال الإغاثة وملايين السوريين قلقين بشأن استخدام روسيا حق النقض في مجلس الأمن لمنع نقل المساعدات عبر الحدود.



قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

لهذا القلق مبررات، فلطالما جادلت موسكو التي تعد أكبر داعم لنظام الأسد بأن المساعدات الإنسانية تنتهك سيادة سوريا، وسبق لها أن استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد فتح نقاط عبور أخرى لإيصال المساعدات إلى سوريا. يبدو أنه سيتم تفادي الأزمة هذه المرة، على الأقل خلال الأشهر الستة المقبلة. ولكن حالة عدم اليقين التي تلف مصير قرار مجلس الأمن تكشف عن مدى صعوبة تقديم المساعدات الإنسانية في عصر المنافسة بين القوى العظمى. أظهرت كل من روسيا والصين في السنوات الأخيرة مدى استعدادهما لتوظيف نفوذهما الدبلوماسي وحق النقض في مجلس الأمن لتمكين الحكومات الصديقة من حرمان شعبيها من المساعدات الإنسانية. هذا الصيف، ساعدت روسيا والصين إثيوبيا في تأجيل اجتماعات مجلس الأمن لمناقشة إعلان المجاعة في تيغراي، وذلك وفقًا لما ذكره مارك لوكوك وكيل الأمين العام السابق للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. ولم يتم الإعلان عن المجاعة رسميًا في شمال إثيوبيا رغم حقيقة أن حوالي نصف مليون طفل يعانون من سوء التغذية في تيغراي.

من أجل تبرير تقييد أو عرقلة المساعدات، تجادل الصين وروسيا بأنه لا يمكن انتهاك السيادة لأي سبب حتى عندما تشن الأنظمة القمعية حرب حصار ضد شعوبها. وبطبيعة الحال، لا يمكن إنكار غياب الاتساق في تطبيق هذه الدول للقانون الدولي، لا سيما بالنظر إلى الحرب العدوانية التي تشنها روسيا في أوكرانيا. ومن خلال تسييس المساعدات الإنسانية وتسليحها، تعمل الصين وروسيا على توسيع نفوذهما على حساب الاستقرار الدولي والمعايير الإنسانية وحقوق الإنسان.

إذا تمكنت الحكومات القمعية من التلاعب بالمساعدات الإنسانية لمقاومة نزاعاتها الداخلية، يفقد حينها المجتمع الدولي أداة أساسية لتخفيف المعاناة وإدارة الأزمات. ويتعين على الولايات المتحدة وحلفائها إيجاد طرق لتقليل تأثير المنافسة بين القوى العظمى على الأزمات الإنسانية - سواء داخل سوريا أو خارجها. وتتمثل إحدى الطرق في مناقشة قضايا المساعدات الإنسانية خارج مجلس الأمن المستقطب. شريان الحياة الأخير

لي تسليح المساعدات الإنسانية بظاهرة جديدة، لكن عواقبها في سوريا حادة ومأساوية للغاية. ففي أعقاب اندلاع الثورة في سنة 2011، رفض نظام الأسد بشكل منهجي تقديم المساعدة الإنسانية لشرائح كبيرة من الشعب في محاولة لإجبار المجتمعات الخاضعة لسيطرة المعارضة على الاستسلام أو القضاء عليها تمامًا. وردًا على ذلك، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار عدد 2165 في سنة 2014. وقد سمح هذا القرار لوكالات الأمم المتحدة بتمويل وتسليم وتنسيق المساعدات عبر أربعة معابر حدودية إلى المناطق غير الخاضعة لقوات الأسد - دون موافقة النظام. وبفضل هذا القرار، وصلت المساعدات التي تقدمها وكالات الإغاثة إلى ملايين الأشخاص الذين كانوا سيقبضون لولا ذلك معزولين.

لكن في السنوات الأخيرة، استخدمت روسيا - حليف الأسد الذي لا غنى عنه - نفوذها في مجلس الأمن لتقويض القرار وتقليص عدد المعابر إلى معبر واحد بين سوريا وتركيا. وحتى في ظل هذه القيود، تصل مساعدات الأمم المتحدة إلى 4.5 مليون شخص محاصر في شمال غرب سوريا معظمهم من الناجين من حصار الأسد وحمولات القصف الروسية. سعت موسكو لتحويل الغالبية العظمى من مساعدات الأمم المتحدة لتدفق عبر دمشق، مما يمنح نظام الأسد مزيدًا من السيطرة على عمليات تسليمها وقد سمح ذلك للأسد بوقف المساعدات عن مناطق معينة وتوجيهها إلى حلفائه فضلًا عن التحكم في الرواية المتعلقة بالصراع نفسه. وخير مثال على ذلك امتناع مركز الأمم المتحدة في دمشق عن الكشف عن حصار الحكومة السورية لمدينة مضايا التي يسيطر عليها المتمردون حتى تم تداول صور مروعة للأطفال الجوعى في وسائل الإعلام في كانون الثاني/يناير 2016.

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

هددت موسكو أيضاً باستخدام حق النقض لانتزاع تنازلات دبلوماسية من أعضاء مجلس الأمن الآخرين، بما في ذلك الولايات المتحدة. وفي السنة الماضية، هددت بإغلاق معبر باب الهوى المتبقي لتأمين موافقة مجلس الأمن على أنشطة الإنعاش المبكر في المناطق التي يسيطر عليها النظام وتعزيز الدعم لعمليات الإغاثة عبر الخطوط، حيث يتم توجيه المساعدات الإنسانية عبر دمشق في الخطوط الأمامية إلى المناطق السورية التي تسيطر عليها المعارضة. ويمنح تسليم المساعدات عبر هذه الخطوط نظام الأسد مزيداً من السيطرة على المساعدات التي تصل إلى شمال غرب سوريا، ناهيك عن ضعف التنسيق وغياب آليات الرصد القوية لمسار المساعدات عبر الحدود. في تموز/ يوليو الماضي، في أعقاب نقاش حاد في مجلس الأمن، فرضت روسيا من خلال مسودتها الخاصة تمديد إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود لستة أشهر فقط، أي أن جماعات الإغاثة أمامها ستة أشهر فقط للتخطيط لكيفية تلبية احتياجات السوريين في شمال غرب سوريا.

يدفع ملايين السوريين ثمناً باهظاً وسيحاول الكثيرون منهم الفرار إلى تركيا أو البلدان المجاورة الأخرى، التي لا يخفى على أحد أنها أغلقت أبوابها في وجه اللاجئين السوريين في السابق، كان هذا القرار يُمدد بشكل مؤكد لمدة 12 شهراً في كل مرة، لمنح جماعات الإغاثة الوقت الكافي لتوظيف عمال الإغاثة، وتخطيط البرامج، وإدارة المستشفيات والمدارس ومرافق المياه وتوصيل الطعام لملايين السوريين الذين يعتمدون على تلك المساعدات. ومع انتهاء صلاحية القرار في 10 كانون الثاني/يناير، ينبغي على مجلس الأمن التصويت مرة أخرى على ما إذا كان سيُمدد تفويض الأمم المتحدة لمدة ستة أشهر أخرى.

ترك هذا الإطار الزمني القصير المحدد بفترة ستة أشهر وحالة عدم اليقين الدبلوماسي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عاجزة عن التخطيط لاستجابة إنسانية فعالة. فعلى سبيل المثال، لا يمكنهم التوظيف لسد الشغورات في مناصب لا يستطيعون ضمان تمويلها. وكان تأثير ذلك على أرض الواقع ملموساً إلى حد كبير. أفاد منتدى المنظمات غير الحكومية في شمال غرب سوريا السنة الماضية بأن أكثر من 8500 موظف غير حكومي في شمال غرب سوريا فقدوا وظائفهم بينما تم تعليق أكثر من 400 نشاط طبي وتعليمي وأمني إلى جانب توقف عمل مرافق المياه والصرف الصحي. خلاصة القول أدى تهديد روسيا باستخدام حق النقض الروسي إلى تفويض الاستجابة الإنسانية - وهذا ما تسعى إليه موسكو على الأرجح.

لم يستطع النظام السوري وروسيا استعادة شمال غرب سوريا بالقوة بسرعة، وسيواجهان تمرداً مطوّلاً وموسّعاً ومعقّداً بوجود القوات التركية. ولكن من خلال تقليص المساعدات الموجهة إلى هذه المنطقة وقصفها بشكل متقطع، سيتمكن نظام الأسد من احتواء المعارضة وإضعاف السكان المدنيين. وقطع المساعدات عبر الحدود بالكامل من شأنه أن يزيد من تضيق الخناق على الشعب. سيدفع ملايين السوريين ثمناً باهظاً وسيحاول الكثيرون منهم الفرار إلى تركيا أو البلدان المجاورة الأخرى، التي لا يخفى على أحد أنها أغلقت أبوابها في وجه اللاجئين السوريين. قد تؤدي هذه النتائج إلى زعزعة الاستقرار في منطقة هشة أصلاً وتعميق المعاناة التي سيدفع فاتورتها المانحون الأمريكيون والأوروبيون. كانت الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة بالفعل أكثر المانحين سخاءً للمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء العالم على مدار العقد الماضي، وسوف يتعرضون لضغوط شديدة للحفاظ على نفس المستويات. والأسوأ من ذلك أن الآثار السلبية للوضع الإنساني المتدهور في سوريا يمكن أن تنتشر بسهولة خارج المنطقة. من المرجح أن يستجيب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي تنتظره انتخابات في وقت لاحق من هذه السنة، لموجة جديدة من اللاجئين السوريين من خلال فتح الحدود أمامهم إلى أوروبا. وتجدر الإشارة إلى أن آخر موجة كبيرة للاجئين والمهاجرين السوريين في الفترة 2015-2016 رسّخت الانقسامات داخل

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

المجتمعات الأوروبية وأدت إلى صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة وتحدث المفاهيم الأوروبية لحقوق الإنسان. ومن المؤكد أن بوتين سيُسعد برؤية أوروبا تواجه مثل هذا الموقف مرة أخرى.

هل هناك حاجة لإذن من النظام السوري؟ ما يحاول كل من الأسد وبوتين القيام به في سوريا ليس جديداً. ففي سنة 2008، منعت الحكومة العسكرية في ميانمار خوفاً من التدخل الخارجي من قبل الحكومات الأجنبية عمال الإغاثة الدوليين من دخول البلاد بعد أن خلف إحصار نارجيس قرابة 140 ألف قتيل ووضع 2.4 مليون آخرين تحت الخطر. واليوم، يمنع المجلس العسكري في ميانمار المساعدات من الوصول إلى العديد من مناطق الأقليات العرقية سواء تم تسليمها داخلياً أو عبر الحدود.

في منطقة تيغراي بإثيوبيا، فرضت الحكومة الفيدرالية - على أمل عزل قوات المعارضة وإضعاف السكان الخاضعين لسيطرة المتمردين - حصاراً قبل سنتين على المساعدات والخدمات الموجهة لملايين المدنيين. وعلى مدى السنتين الماضيتين، منعت روسيا والصين مجلس الأمن من تمرير قرارات تدين الأزمة الإنسانية وتدعو إلى تكثيف العمل الإنساني في كل من ميانمار وإثيوبيا.

ليس من حق أي حكومة قمعية أن تقرر من مواطنيها سيتلقى مساعدات خارجية، مع العلم أن روسيا والصين ستأزرها في مجلس الأمن. يجب أن تجد الولايات المتحدة وحلفاؤها سبباً للتخفيف من المأساة الإنسانية الناجمة عن اندلاع منافسة بين القوى العظمى في الأزمات الإنسانية. وفي حالات معينة، سيكون إخراج مجلس الأمن من هذه المعادلة خطوة أولى مهمة. حتى قبل صدور القرار عدد 2165، رأى عدد من الباحثين القانونيين أن قرار مجلس الأمن ليس مطلوباً لإضفاء الشرعية على تسليم المساعدات عبر الحدود في مواجهة معارضة الحكومات القمعية. وحجتهم في ذلك تقوم على أساسين. أولاً، لا توجد قاعدة في القانون الدولي تنص بشكل قاطع على أنه من غير القانوني لوكالات الإغاثة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة عبور حدود دولية إلى جزء من دولة لا تملك الحكومة الوطنية فيها سيطرة إقليمية عليها لتقديم مساعدة إنسانية محايدة في تعاون كامل مع السلطات والمجتمعات المحلية. وثانياً، يشير رفض نظام الأسد السماح بوصول المساعدات الإنسانية للسكان المحتاجين طوال فترة الصراع إلى وجود نمط تكون فيه البدائل مثل المساعدات عبر الحدود أمراً ضرورياً. اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة، بشكل ضمني أو صريح، امتناع الحكومة السورية عن الموافقة على المساعدة الإنسانية في الأجزاء غير الخاضعة لسيطرتها أمراً تعسفياً. وهذا يعني، من بين أمور أخرى، أن الحكومة السورية منعت المساعدات بطريقة تنتهك التزامات الدولة بموجب القانون الدولي. فعلى سبيل المثال، ينص القانون على أنه لا يُسمح للدول بتجويع السكان المدنيين، ولا يمكنها منع المساعدات عن المدنيين بسبب اعتبارهم داعمين لأعداء الدولة. لا شك أن عسكرة المساعدات الإنسانية أمر مدمر لملايين المدنيين وسيكون مكلفاً للولايات المتحدة وشركائها في الأونة الأخيرة، قالت الرابطة الأمريكية للإغاثة من أجل سوريا، وهي مجموعة من المنظمات الإنسانية التي يقودها السوريون في الشتات، والمحامون الدوليون في غيرنيكا 37، وهي غرفة محاماة بريطانية تركز على القانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الإنسان، إنه على الرغم من أن الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن قدمت أساساً أوضح للمساعدة عبر الحدود من خلال القرار عدد 2165، إلا أن الوضع على الأرض اليوم يجعل القرار واحداً فقط من عدة مبررات قانونية لاستمرار مثل هذه المساعدة. ورفض النظام التعسفي وصول المساعدات طوال فترة النزاع وخطوط السيطرة الثابتة في البلاد يدعم الحجة القائلة إن المساعدة الإنسانية عبر الحدود عملية قانونية. لا يعني أي مما سبق أن مجلس الأمن مطالب بالامتناع عن استئناف تقديم المساعدات عبر الحدود. وحتى الانقطاع المؤقت للمساعدات يمكن أن يكون كارثياً على سكان شمال غرب سوريا. لا يزال مكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة يعتبر القرار شرطاً لازماً لاستمرار هذه المساعدات، ومن الواضح أن وكالات الأمم المتحدة لا تزال تشعر بأنها ملزمة بهذا الرأي القانوني الداخلي. ومع أنه ينبغي على الأعضاء

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

الأخريين في مجلس الأمن مواصلة جهودهم الدبلوماسية لضمان استمرار القرار عدد 2165، فإن المعضلة الحالية ستظل قائمة إلى أن يكون هناك نقاش قوي وشفاف بين مكتب الشؤون القانونية والعديد من الخبراء الخارجيين الذين لا يتفقون مع تفصيله. تلعب هيئات الأمم المتحدة الأخرى دوراً مهماً في حالة سوريا. وكما قالت الباحثة ربيكا باربر، يمكن للجمعية العامة ولجانها ذات الصلة إصدار قرار يؤكد على ضرورة استمرار المساعدات عبر الحدود في ضوء الظروف في شمال غرب سوريا. وستكون هذه الخطوة دليلاً هاماً للإرادة السياسية العالمية ومن شأنها أن تعزز الحجة القانونية القائلة إن عمل مجلس الأمن ليس ضرورياً.

وعلى نطاق أوسع، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها العمل على تكريس الحق في المساعدة الإنسانية حتى لو رفضته حكومة ذات سيادة بشكل تعسفي. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق قرار من الجمعية العامة أو عن طريق تعديل القرار الصادر سنة 1991 الذي أوجد بشكل أساسي النظام الإنساني الدولي الحالي. يمكن لمثل هذه التعديلات أن توضح كيف ومتى تكون الأمم المتحدة قادرة على توفير الدعم للمدنيين في حالات مثل تلك الموجودة اليوم في سوريا وإثيوبيا. ويجب على الولايات المتحدة والأطراف الأخرى المناصرة للهيكل الإنساني الدولي تشجيع الدول التي تشاطرها الرأي على إرساء دعم متعدد الأطراف لهذا النهج. لا بد من التحرك بسرعة لأنه من المرجح أن تزداد رغبة الصين وروسيا في استخدام نفوذهما لصالح الطغاة مع اشتداد حدة المنافسة بين القوى العظمى. ولا شك أن عسكرة المساعدات الإنسانية أمر مدمر للملايين المدنيين وسيكون مكلفاً للولايات المتحدة وشركائها. ولكن مع المثابرة والتعاون الدبلوماسي، يمكن أن تكون الأزمة في سوريا فرصة للمجتمع الدولي لمعالجة المشكلة مباشرة وإنقاذ الأرواح في الأزمات الإنسانية الأخرى، الآن وفي المستقبل. (ترجمة: نون بوست)

المصدر: [فورين أفيرز](#)

ما نوع الضمانات التي يمكن أن يقدمها الأسد؟

بني شفق

ياسين أقطاي

(اللغة العربية) 09 كانون الثاني 2023

نص المقال:

عند إجراء تغييرات سياسية رئيسية في العلاقات الدولية، ليس من الممكن تجنب حالة الغضب التي تنجم عن تدهور العلاقات بين طرفين بعد مرحلة طويلة من ازدهارها الذي أصبح روتينيًا. ففي الملف السوري، الذي لا يزال يعاني من آلام وجروح ما زالت تنزف. وبالطبع فإن مبادرة تركيا السياسية كانت مفاجأة بالنسبة لجميع الأطراف. ومع ذلك فمجرد محاولة الحديث عن قضية مستمرة منذ 12 عامًا وليس فيها بوادر للحلول، تتطلب الكثير من الشجاعة.

يمكننا أن نستنتج بوضوح من خلال التطورات أن تركيا هي التي اتخذت هذه المبادرة ولم تكن هناك نية لتغيير الوضع من قبل سوريا وروسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية أعربت عن عدم رضاها إزاء المبادرة التركية.

وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس، في رده على سؤال حول الاجتماع الثلاثي في العاصمة الروسية موسكو، والذي ضم وزراء دفاع ورؤساء أجهزة الاستخبارات التركية والروسية والسورية: "كل ما يمكنني قوله هو أن سياستنا لم تتغير، وواشنطن لا تدعم "الدول التي تعزز علاقاتها أو تعرب عن دعمها لإعادة الاعتبار لبشار الأسد الدكتاتور الوحشي، كما ندعو الدول إلى الأخذ بعين الاعتبار سجل انتهاكات حقوق الإنسان المروّع لنظام الأسد على مدار 12 عامًا في الوقت الذي يواصل فيه ارتكاب المزيد من الفظائع بحق الشعب السوري، ويمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها في المناطق الخارجة عن سيطرة قواته. كما تحدث عن النفاق في السياسة السورية.

في كل فرصة تستشهد واشنطن بالعبارات التالية: (الدكتاتور الوحشي، 12 عامًا من سجل حقوق الإنسان "المروّع" لنظام الأسد، معاناة الشعب السوري). ولكنها لم تفعل شيئاً لتغيير الوضع في سوريا بشكل حقيقي على مدار 12 عامًا، فقد أصبحت واشنطن شريكة في سجل انتهاكات حقوق الإنسان مع هذا الدكتاتور الوحشي من خلال دعمها المنظمات الإرهابية، حيث جعلت المهمة أكثر تعقيداً، ووقفت ضد محاولات تغيير هذا الوضع، وهذا أهم سبب لاستمرار الأزمة السورية حتى الآن.

والولايات المتحدة الأمريكية ليست وحيدة في إعاقة إيجاد الحل، إذ إنه لم تصدر أية خطوة لإيجاد حل من قبل روسيا أو إيران أو حتى النظام السوري. ولا شك أن محاولة إيجاد حل للأزمة السورية يزعج هذه الأطراف. ولم يكن عبثاً طرح مفاهيم من قبيل "فوضى خلاقة، فوضى إنتاجية، فوضى مربحة" في الحديث عن الأزمة السورية. وتعد مراكز التفكير الاستراتيجي الأمريكية مصدر هذه المفاهيم التي تم طرحها لاقتراح نموذج سياسي على مزاج الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتناسب هذه المفاهيم مع واقع كل هذه الأطراف الفاعلة.

يحقق الوضع الحالي الكثير من المكاسب السياسية لجميع الأطراف الفاعلة. فكلها تتطلع إلى الاستفادة من استمرار الأزمة، ولذلك فإن المواقف الداعية لإيجاد حلول تزعج كل تلك الأطراف.

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

الشعب السوري لا يريد استمرار هذا الوضع الذي جلب له الويلات، وكذلك تركيا لا تريد استمراره لأن لديها حدودًا بطول 900 كم مع سوريا، فضلًا عن وجود موجة من اللاجئين قادمة إليها وتتلقى خطر التهديدات الإرهابية وعدم الاستقرار. ومع ذلك فقد أظهرت تركيا الشجاعة للقيام بمحاولة إحداث تغيير في الأزمة السورية عبر انتهاج سياسة جديدة.

ولكننا نُفاجأ بادعاءات البعض من الذين يحاولون تصوير هذه المبادرة على أنها استسلام وتراجع في سياسة تركيا تجاه سوريا. علمًا أن تركيا اتخذت مواقف أخلاقية يستدعها الوضع السوري منذ بداية الأزمة المستمرة منذ 12 عامًا. وأثناء إعادة استعراض شريط الأحداث كانت هناك تطورات لا يمكن رؤيتها بطريقة أخرى. ولا داعي اليوم لاستنباط أحكام مجحفة من خلال هذا التقارب.

فعلى سبيل المثال، من غير المنطقي الاعتقاد بأن المبادرة التركية تهدف إلى التعاون مع النظام السوري ضد تنظيم بي كي/واي بي جي الإرهابي، لأن هذا التنظيم الإرهابي ليس هيكلًا خاضعًا لسيطرة النظام السوري. كما أنه لا يُتوقع من النظام السوري أن يخوض معركة فعالة ضد هذه التنظيمات الإرهابية أو أن يتعاون مع تركيا بناءً على طلبها. لو كان لدى النظام القدرة على محاربة تنظيم بي كي الإرهابي لكان الوضع في سوريا مختلفًا كثيرًا. وفي الوقت الحاضر، الأراضي السورية محتلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والنظام السوري ليس لديه القدرة على تنفيذ عملية في هذه الأراضي. لذلك، قد لا يكون النظام السوري طرفًا في أي مفاوضات ضد التهديد الإرهابي لتركيا، فالطرف هنا هو الولايات المتحدة الأمريكية، وربما روسيا أيضًا.

في غضون ذلك، تركيا هي الطرف الوحيد الذي يمكنه ضمان وحدة الأراضي السورية على المدى البعيد. وسيكون من الأنسب للنظام السوري، الذي يعبر عن حساسية مفرطة تجاه وحدة أراضيه، أن يقلق من احتلال الولايات المتحدة وتنظيم بي كي الإرهابي لبلده. ومن خلال المحادثات المباشرة مع سوريا، ليس من الضروري توقع إيجاد حل على المدى القريب فيما يتعلق بعودة اللاجئين السوريين. بغض النظر عن نوع الضمانات المقدمة من قبل الأسد. ولا يمكن لتركيا ولا لأي دولة أن تطالب اللاجئين السوريين بأن يثقوا بالأسد، الذي كان موقفه الوحيد تجاه المعارضة على مدار 12 عامًا عبارة عن مجازر عديدة.

ولا يمكن لروسيا ولا لإيران منح الثقة والضمانات التي ستمنح للاجئين الذين يريدون العودة إلى قائلهم. فالجهات الفاعلة الأخرى في ارتكاب المجازر هي أيضا شريكة في المجازر التي ارتكبت بحق المدنيين. فهل يُعقل أصلًا أن تكون هناك ضمانات بأن مرتكبي المجازر لن يكرروا مجازرهم مرة أخرى؟

ولكن قد تكون تركيا هي الطرف الوحيد الذي يمكنه منح ضمان التعاون من أجل العودة، كما أن المنطقة الآمنة التي سيتم تنفيذها والاعتراف بمناطق الحماية والسيطرة التركية داخل سوريا قد تحفز السوريين على العودة طواعية. وكما قال مختار الشنقيطي على موقع الجزيرة نت: "إن توسيع المنطقة الآمنة التي تسيطر عليها تركيا داخل سوريا لتشمل حلب قد يكون حلًا جيدًا حتى تنتهي الأزمة السورية". وبالنظر إلى حلب نجد أنها أكبر محافظة سورية خرج منها لاجئون إلى تركيا، فقد تكون هذه القضية الأهم في المفاوضات والأكثر منطقية لصالح جميع الأطراف من أجل إيجاد حل.

المصدر: [بي بي شفق](#)

تركيا ستنتصر على YPG/PYD شمالي سوريا دون عملية عسكرية بلومبيرغ

(اللغة الإنجليزية) 09 كانون الثاني 2023

خلاصة المقال: أشادت وكالة بلومبيرغ الأمريكية، بالدبلوماسية التركية النشطة خلال الفترة الأخيرة حيث كان لها صدى في مختلف القضايا على الساحة السياسية العالمية، لا سيما الحرب الروسية الأوكرانية والملف السوري. وناقشت الوكالة ومقرها الولايات المتحدة في مقال تحليلي لها، السبب، مبادرات تركيا وحراكها الدبلوماسي على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة والذي وصفته بـ"الناجح".

وقالت الوكالة إن "تركيا بدأت حركة دبلوماسية جديدة على مستوى وزراء الخارجية مع سوريا حيث يقبع تنظيم YPG/PYD الإرهابي"، مشيرة إلى أن "هناك رأياً سائداً مفاده بأن أنقرة تتوقع انتصاراً على التنظيم دون اللجوء إلى عملية عسكرية".

كما تطرقت الوكالة إلى "العلاقات الدبلوماسية التي أقامتها تركيا على نطاق عالمي في السنوات الأخيرة، حيث لعبت أنقرة دور الوسيط في الحرب الروسية الأوكرانية وقادت العلاقات بين الشرق والغرب، وأعطت درساً للعالم من خلال الجسر الدبلوماسي الذي أنشأته بين روسيا والدول الغربية".

وأشارت الوكالة إلى أن "سياسة تركيا تجاه سوريا التي طرحها الرئيس رجب طيب أردوغان ستضع تنظيم YPG/PYD الإرهابي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، في موقف صعب".

كما تطرقت إلى "الخطوات التي اتخذتها تركيا للتطبيع مع النظام السوري، مشيرة إلى أن "أنقرة التي تحاول إحلال السلام في المنطقة عبر علاقاتها الدبلوماسية".

ورأت الوكالة أن "التقارب بين أنقرة والنظام السوري سيعزز دور تركيا بالشرق الأوسط وسيوجه رسالة ضغط لواشنطن التي تدعم تنظيم YPG/PYD الإرهابي أن وجودها هناك غير ضروري وغير عادل".

ونهاية العام الماضي، احتضنت العاصمة الروسية موسكو، اجتماعاً سداسياً بين وزير الدفاع الروسي ووزير الدفاع التركي ووزير دفاع النظام السوري ورئيس الاستخبارات الروسية ورئيس الاستخبارات التركية ورئيس استخبارات النظام السوري.

وذكرت وزارة الدفاع التركية في بيان أن "الاجتماع ضم وزراء الدفاع التركي خلوصي آكار، والروسي سيرغي شويغو، والسوري علي محمود عباس، بالإضافة إلى رؤساء أجهزة الاستخبارات في البلدان الثلاثة".

وأضاف البيان أن "الاجتماع التركي الروسي السوري في موسكو ناقش الأزمة السورية ومشكلة اللاجئين والمكافحة المشتركة للتنظيمات الإرهابية في سوريا". وأكد اتفاق المجتمعين خلال اللقاء "الذي عقد في أجواء بناءة"، على استمرار الاجتماعات الثلاثية "من أجل ضمان الاستقرار والحفاظ عليه في سوريا والمنطقة".

ويعد اللقاء بين وزير الدفاع التركي آكار ووزير دفاع النظام السوري علي محمود عباس الأول من نوعه منذ 11 عاماً. (ترجمة: وكالة أنباء تركيا)

المصدر: بلومبيرغ

هل ينذر التدخل الروسي في أوكرانيا بإنهاء المساعدة الإنسانية المقدمة للسوريين؟

معهد واشنطن

محمود الحسين، د. جوناثان إيكيه

(اللغة الإنجليزية) 07 كانون الثاني 2023

نص المقال: بدأت الحرب في سوريا كانتفاضة داخلية ديمقراطية ضد حكومة مركزية غاشمة وفسادة، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى أحد أكثر الصراعات الدولية تعقيداً في التاريخ المعاصر.



وبالفعل، فقد انخرطت قوى إقليمية وعالمية شيئاً فشيئاً في الصراع الدائر في سوريا، مُشكِّلةً شبكات بالغة التعقيد في سوريا، وحاشدَةً قدراتها العسكرية لمساندة عدد لا يستهان به من الوكلاء في الميدان.

ومع ذلك، فقد تمكنت الأمم المتحدة وشركاؤها من التفاوض مع الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام ومع عدد من القوى المعارضة ودول مجاورة وقوى عالمية للحفاظ على مستوى معين، على الأقل، من عمليات إيصال المساعدات الضرورية للشعب السوري المتضرر، ما يثبت فائدة مبدأ "الحياد" في العمل الإنساني، وهو المبدأ الذي غالباً ما يتعرض للانتقادات والتشكيك. أما الآن فقد تُحقق تداعيات الحرب الروسية

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

على أوكرانيا ما لم تستطع عشر سنوات على الأقل من الانتهاكات المستمرة للمبادئ الإنسانية تحقيقه، ألا وهو إنهاء المساعدة الإنسانية برمتها في سوريا.

علاوة على ذلك، قد يؤدي تطور الأوضاع هذا إلى حدوث مأساة ذات أبعاد هائلة. تشير [بيانات](#) صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن 14.6 مليون سوري يحتاجون حاليًا إلى المساعدة الإنسانية، وهي زيادة قدرها 1.2 مليون شخص منذ العام 2021. إلا أن التمويل المخصص للاستجابة الإنسانية بشكله الحالي لا يغطي سوى جزءًا من هذه الاحتياجات. وبصورة أدق، لم يتم منذ 30 أيلول/سبتمبر [تمويل](#) خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية بشأن سوريا سوى بنسبة 26.7 بالمائة منها، وذلك مقارنة بالعام السابق حيث وصل حجم تمويل الخطة إلى 46 في المائة. ومن الجدير بالذكر أن الحاجة في شمال غرب سوريا وحدها وصلت إلى مستوى هائل. فمن بين [4.6 ملايين](#) نسمة يعيشون في المنطقة، ثمة 4.1 ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة، بينما تم تصنيف 3.3 ملايين شخص على أنهم "لا يتمتعون بالأمن الغذائي" و2.9 مليون شخص على أنهم "نازحون داخليًا"، وهناك 1.8 مليون شخص يعيشون في مخيمات النازحين.

وبينما يتخوف الأوروبيون من ارتفاع أسعار النفط والغاز، يواجه سكان شمال غرب سوريا برد الشتاء القارس ونقص الوقود في خيمهم المغطاة بالغبار والطين والتي لا تزال تحمل شعار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتآكل بسبب عوامل الطقس، وهو ما يُعتبر تذكيرًا دائمًا بوعود المجتمع الدولي التي لم يتم الوفاء بالكثير منها حتى الآن. من جانب آخر [وردت](#) تقارير في الأشهر الأخيرة عن انتشار داء الكوليرا في جميع المحافظات السورية، ما اعتبره الاختصاصيون مؤشرًا على الانهيار التام للبنية التحتية للرعاية الصحية وشبكات المياه الصالحة للشرب.

وحاليًا يتعرض شمال غرب سوريا وشمال شرق سوريا للقصف من طائرات مقاتلة روسية وإسرائيلية وتركية، الأمر الذي يفاقم الكارثة الإنسانية الرهيبة التي أصاب تلك المناطق. تجدر الإشارة إلى أن تركيا تخوض معارك مباشرة وبالوكالة ضد القوات الكردية في سوريا حيث تدير قواعد عدة وتُعدى بدحر القوات الكردية ووقف الهجرة. أما عن سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا الشريكة في حلف الناتو، فهي تشدد تركيزها على دور تركيا كحاجز لوقف الهجرة إلى القارة الأوروبية، وهي الآن مهمة بشكل أساسي بموقف تركيا في مواجهة روسيا وغزو أوكرانيا. فبالنسبة إلى دول الاتحاد الأوروبي، فإن محنة السوريين هي في أحسن الأحوال مسألة ثانوية.

ولطالما أدى نقص التمويل والقيود الصارمة، إلى جانب السياسات الإقليمية إلى إعاقة المساعي الإنسانية في سوريا، ولكن مع التوجه أكثر فأكثر إلى تخصيص أموال المساعدات لأوكرانيا، باتت المساعي في مجال المساعدات تواجه ضغوطًا غير مسبوقه، وقد أشارت شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء (ALNAP)، وهي منظمة تسعى إلى تعزيز التعليم داخل قطاع المساعدات، إلى أن الجهات المانحة غالبًا ما تقوم بإعادة تخصيص التمويل من حالات الطوارئ غير البارزة إلى حالات الطوارئ الأكثر ظهوراً والتي تحظى باهتمام جيوسياسي وإعلامي كبير. علاوة على ذلك، تخصص معظم الجهات المانحة الأموال للحالات الطارئة مع بداية كل عام، لكن غالبًا ما تحظى الازمات واسعة النطاق بالأولوية من حيث التمويل والخبرات. ومن المتوقع أن تصل التكلفة الإجمالية للمساعدات المقدمة لأوكرانيا خلال السنة المالية 2022 إلى أكثر من ربع إجمالي تكلفة المساعدات الإنمائية التي توفرها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

وبحسب ما أفاد به زائرو مخيمات النازحين الممتدة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، ثمة أماكن يحصل فيها السكان على الحد الأدنى من المساعدات ليقبوا على قيد الحياة لا أكثر. ولكن حتى هذا الهدف المتواضع بات الآن في خطر. فعلى سبيل المثال، اضطرت برنامج الغذاء العالمي إلى القيام تدريجيًا بتقليص الحصص الغذائية التي يقدمها، ما يعني أن السوريين المعرضين للخطر في شمال غرب سوريا لا يحصلون إلا على حوالي 1,177 من السعرات الحرارية، أي نصف الكمية الموصى بها. وفي السياق ذاته، أرجع برنامج الغذاء العالمي التخفيضات التي طرأت على

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

كمية المواد الغذائية المقدمة إلى نقص التمويل العالمي. وفي ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية، لم يتلق البرنامج سوى 27 في المائة من التمويل المطلوب بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ولا يتوقف الأمر عند انعدام التمويل لسوريا، ولكن قد يصعب أيضاً على المنظمات الوصول إلى شمال غرب البلاد حيث يعيش هناك الكثير من السوريين، والذين يُعتبرون من الفئات الأكثر ضعفاً وعرضةً للخطر. وهنا يجدر الذكر أن مجلس الأمن والأمم المتحدة قد واجهوا مراراً وتكراراً صعوبات كثيرة في تجديد الآلية الأممية بشأن "قرار إرسال المساعدات عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا" نتيجة الضغوطات التي مارسها روسيا في مجلس الأمن باستخدامها حق النقض "الفيتو"، وهذا ما يمكنها كعضو في مجلس الأمن من إيقاف المساعدات من خلال التهديد المستمر باستخدامه. أيضاً برز الدور الروسي خلال الحرب في سوريا بعد تدخلها العسكري المباشر لمساعدة نظام الأسد في العام 2015، حيث ساهمت بإنقاذه من السقوط بعد خسارته معارك أساسية ضد قوات المعارضة السورية، كما ساعدته في استعادة السيطرة على ثلثي الأراضي السورية. وخلال هذه الفترة أيضاً، قصف الطيران الروسي المرافق الصحية والتعليمية والطرق ومعامل الطاقة، إضافةً إلى تشريد مئات الآلاف من السوريين.

وقد أتاح القرار الحالي بشأن الأنشطة العابرة للحدود، الذي وُضع بدايةً في العام 2014 كقرار الأمم المتحدة رقم 2165، إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لمجموعات المعارضة في سوريا عبر المعابر الحدودية بين تركيا وسوريا. ولكن على حدّ تعبير مارك كاتس، النائب السابق للمنسق الإقليمي إلى سوريا في مكتب الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، "ثمة احتمال بعدم تجديد القرار كل عام، وهذا الاحتمال يزداد عامًا تلو العام".

وبذلك سيكون لعدم التجديد وإغلاق المعبر الحدودي الوحيد المتبقي حتى الآن-علما بأن روسيا قد أزالته معبر حدودي آخر من القرار في العام 2020- تأثيرات فورية مباشرة. وفي هذا الإطار، أشار أحد الموظفين، في منظمة دولية غير حكومية، يقوم بالإشراف على مشروع الرعاية الصحية في سوريا، طالباً عدم الكشف عن اسمه، إلى أنه "إذا لم يتم تجديد القرار، سنفقد نحن والشركاء الآخرين في مجال الصحة إمكانية الحصول على تمويل ضروري من الأمم المتحدة. وهذه كارثة لخدمات الرعاية الصحية التي تدعم الناس في شمال غرب سوريا". وبالتالي، إذا قررت المنظمة نقل أنشطتها إلى دمشق، ستصبح رشوة النظام السوري أمراً لا مفر منه، فضلاً عن مصادرة وسرقة شحنات المساعدات. كما سيصبح من المستبعد وصول المساعدات إلى شمال غرب سوريا، على الرغم من الوعود الصادرة عن مسؤولي النظام السوري.

وكانت روسيا في الماضي تفرض مزيد من الصعوبات والتعقيدات والمطالب حول مسألة التجديد كل عام. ولكن في خضم التحول الكامل الذي يشهده المشهد الجيوسياسي، تتقلص الآن الفترة التي تفصل بين التجديد والآخر. ففي تموز/يوليو 2022، تمكن مجلس الأمن الدولي من تجديد عمليات المساعدة العابرة للحدود لمدة ستة أشهر لا أكثر. وفي ذلك الوقت، أي بعد مضي خمسة أشهر على بدء الحرب في أوكرانيا، علّق ممثل إيرلندا في الأمم المتحدة الذي طرح مسودة القرار بالاشتراك مع النرويج، قائلاً: "لا يخفى أنها كانت مفاوضات صعبة".

من المقرر أن تنتهي عمليات المساعدة الحالية عبر الحدود في 10 كانون الثاني/يناير 2023. ويرجّح أن تمارس روسيا حق النقض أثناء المفاوضات القادمة، على خلفية ما عانتها من العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليها الدول الغربية منذ غزوها لأوكرانيا في شباط/فبراير 2022. كما أنه من المتوقع أن تطالب روسيا وتركيا والولايات المتحدة خلال هذه المفاوضات بتقديم تنازلات كبيرة مثل تخفيف العقوبات على سوريا وتطبيع العلاقات مع نظام الأسد. ونتيجة للتفاهات الروسية التركية، فضلاً عن الضغوط التركية الداخلية المتعلقة بالانتخابات الرئاسية المقبلة، عملت أنقرة على تسريع تقاربها مع النظام السوري. ومؤخراً، تم عقد لقاء بين وزراء الدفاع ورؤساء المخابرات التركية والسورية في موسكو، ومن المتوقع عقد اجتماع آخر لوزراء خارجية الدولتين في نهاية شهر كانون الثاني/يناير 2023.

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

لظالما نددت المعارضة السورية بما آلت إليه السياسات داخل الحدود السورية وخارجها من تسييس للمساعدات الإنسانية إلى سوريا، وهو واقع يتسارع الآن نتيجة الحرب في أوكرانيا. إضافة إلى ذلك، يبدو أن قدرة روسيا على استخدام المساعدات كورقة مساومة أخذة في الازدياد، على الرغم من أن ذلك يتعارض مع الاتفاقيات الدولية وحق الإنسان في الحصول على المساعدة في الأزمات. ويتطابق هذا الواقع مع نزعة مأساوية لوحظت في مناطق مضطربة أخرى، بينما يحذر العلماء والعاملون في مجال الإغاثة من "تقلص المساحات الإنسانية". يعتبر الوضع في سوريا، على أكثر من صعيد، نموذجًا مصغرًا لديناميكيات المناطق التي تعاني من الأزمات حول العالم. فقد أدى التقاء أحداث غير مترابطة بظواهرها، كالوباء والاحتباس الحراري والسياسات الحكومية لوقف الهجرة والاستقطاب السياسي الجغرافي الناجم عن الحرب في أوكرانيا، إلى خلق إعصار هائل يمكن أن يؤدي إلى مقتل ملايين المدنيين المحاصرين في مناطق الصراع والذين لم يشاركوا بأي شكل في إحداث هذه الأزمات. سوف يتطلب حل هذه المشاكل استثمارات عالمية ضخمة وتعاونًا دوليًا، علمًا أنها معركة طويلة وشاقة لإيجاد الإرادة السياسية للقيام بذلك.

إلا أن السوريين، الذين يواجهون حاليًا أعلى مستويات الاحتياجات الإنسانية منذ العام 2011، لا يمكنهم الانتظار. ولذلك يعد تجديد الوصول إلى المناطق الأكثر احتياجًا في سوريا وتمويل المساعدات الكافية للمواطنين السوريين من أكثر الأولويات الإنسانية إلحاحًا للعام 2023. وفي هذا الصدد، هناك عدد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتجنب حدوث كارثة كبرى هذا الشتاء، بما في ذلك إعادة تخصيص المزيد من الأموال للمدنيين في سوريا، وزيادة الضغط على روسيا لإجبارها على عدم استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي ضد تجديد القرار.

المصدر: [معهد واشنطن](#)

على الغرب إعادة النظر في سياسته تجاه إيران وتفادي الأخطاء السابقة قبل فوات الأوان
أوزيرفر

(اللغة الإنجليزية) 07 كانون الثاني 2023

خلاصة المقال: نشرت صحيفة "أوزيرفر" افتتاحية دعت فيها بريطانيا والدول الحليفة، بشكل ملح لإعادة التفكير في الموقف من إيران.



ففي مناسبة نُظمت في الأسبوع الماضي لإحياء الذكرى الثالثة لاغتيال قائد فيلق القدس، قاسم سليمانى، قدم الرئيس المتشدد إبراهيم رئيسى، رسالة تحد للغرب "لن ننسى دم الشهيد سليمانى. ويجب على الأمريكيين معرفة أن الانتقام محتوم ولن ينام القتلة بسلام." وحاولت إيران في الماضي الانتقام لسليمانى مما قال المسؤولون الأمريكيون بأنه التآمر لقتل مستشار الأمن القومي السابق، جون بولتون. وتطالب إيران باعتقال أكثر من 150 "مشتبهاً" بريطانياً وأمريكياً بمن فيهم دونالد ترامب الذي أمر بإطلاق الطائرة المسيرة التي اغتالت سليمانى وأبو مهدي المهندس، قائد الحشد الشعبي، قرب مطار بغداد. وفرضت طهران عقوبات غريبة على عدد من المسؤولين الغربيين وقاعدة سلاح الجو الملكي "مينويد هيل"، في شمال يوركشاير، والتي تزعم أنها ساعدت في الغارة.

ومن المتوقع أن تحذو بريطانيا حذو الولايات المتحدة في تصنيف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية. وترى الصحيفة أن مدى وعمق العداء داخل النظام الإيراني حول مقتل سليمانى إلى جانب المظالم الأخرى المتقرحة ليست مثيرة للغرابة، ولكن على الحكومات الغربية التفكير ملياً. ففي تغذي الكثير من التهديدات على المصالح الغربية. وهي تعكس هزيمة غريبة استراتيجية: فشل

قسم الترجمة

Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

السياسة التي قادتها الولايات المتحدة والدول الغربية على مدى العقود الماضية تجاه إيران وظهور الجمهورية الإسلامية كعدو عنيد. وتضيف الصحيفة أنه يمكن رد الدم الفاسد إلى عام 1979 والإطاحة بالشاه، الحليف المهم للولايات المتحدة، وبدرجة أقل للسعودية التي تتعامل مع إيران كتهديد وجودي. وإيران داعمة لديكتاتور سوريا، والميليشيا المعادية للغرب في لبنان، حزب الله، وكذا اليمن والعراق. وتضيف الصحيفة أن المخاطر من مواجهة مفتوحة مع الغرب، زادت من خلال ثلاثة موضوعات متفجرة. الأول، هو الانهيار المتوقع للمحادثات النووية. ولو فشلت الدبلوماسية، فمنظور العمل العسكري من إسرائيل يصبح أمراً محتوماً. أما الموضوع الثاني، فهو التوتر الزائد بسبب "المسيرات الانتحارية" التي قدمتها إيران لروسيا لكي تقوم بإدارة حربها في أوكرانيا. وفي يوم الجمعة، قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات أخرى على طهران في محاولة منها للحد من التصعيد الإيراني. الأمر الثالث وهو الأكثر تهديداً من الموضوعين السابقين، الدعم الغربي للحركة الاحتجاجية التي باتت تمثل تهديداً لنظام الملالي، والتي تقودها المرأة الإيرانية وتطالب بنهاية النظام. وتجمع آلاف المتظاهرين في لندن نهاية الأسبوع للمطالبة بإيران حرة وجديدة. وبدأ النظام القديم بالارتعاش. وتتساءل الصحيفة إن كان انزلاق إيران نحو طغيان محلي ودولة منبوذة دولياً أمراً لا مفر منه. فقد حاول الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي (1997-2005) وحسن روحاني (2013-2021) تبني سياسات تهدف للتقارب مع الغرب، وبرامج إصلاحية وتقديمية في الداخل. ولكنها فشلت بسبب عدوانية المتشددين والمحافظين الذين يسيطرون على البرلمان. وما خشي دونالد ترامب وبنيامين نتياهو من حدوثهين أدى لتقريب إيران إلى هدفها بسبب سياستهما. ولم يستطع الإصلاحيون تحقيق أهدافهم بسبب الحرس الثوري الفاسد والحضور الطائفي للمرشد الأعلى آية الله خامنئي. وكان هو الشخص الذي ركز عليه المحتجون غضبهم بعد مقتل مهسا أميني، فلو أرادت إيران أن تتغير، فعليه الرحيل. وسيكون إرثه هو انزلاق النظام إلى شرعية فوضوية. وكذا سلسلة من الخيارات المتعاقبة في مجال السياسة الخارجية، والتي علمتها استراتيجيته "التوجه نحو الشرق" حيث فضل التعامل مع روسيا والصين على حساب الغرب. ولا ننسى أن الأخطاء التي ارتكبتها الغرب وسياسة الرضا عن النفس أسهمت في هذه الأزمة. وحاول باراك أوباما التعامل مع إيران، وكانت النتيجة هي اتفاقية عام 2015، لكن الحزب الجمهوري في الكونغرس منع عملية رفع العقوبات عن طهران. وأدى هذا إلى منع روحاني والإصلاحيين من تنفيذ الوعود الاقتصادية التي وعدت بها الاتفاقية. وزاد الوضع سوءاً مع وصول ترامب إلى السلطة، حيث قام وبدفع من بنيامين نتياهو، بالتخلي عن التزامات أمريكا في الاتفاقية، بشكل أسهم في زيادة نشاطات إيران النووية. وكان قرار أوباما بعدم الرد على تجاوز النظام السوري الخط الأحمر باستخدامه الأسلحة الكيماوية، مدعاة للتخلي عن سوريا كساحة لإيران وروسيا. وفتح الفشل في التوصل لتسوية عادلة للقضية الفلسطينية، باباً لمنح إيران الفرصة للتأثير على حماس في غزة، وتمويل حزب الله. وفي تعاونها مع روسيا، وضعت إيران نفسها كحليف مهم، مما يعني أن ملامح عدة من النزاع قد تندمج مع بعضها البعض وتتحول إلى مواجهة أوسع.

والغريب أنه لا يوجد أي نقاش في الغرب حول ما يجب عمله. فهل تبحث الولايات المتحدة وحلفاؤها عن طرق لمساعدة المحتجين الإيرانيين بشكل نشط. وإن لم يكن هذا، فهناك حاجة ماسة لإعادة النظر حول بناء عملية حوار مع غالبية الإيرانيين الذين يرفضون نظام بلدهم وقيادتهم التي تفقد شرعيتها بشكل متزايد، ويحلمون بغد أكثر ازدهاراً وديمقراطياً. فما هي السياسة الغربية تجاه إيران؟ بداية جديدة يجب القيام بها قبل أن تأتي بشكل متأخر.

المصدر: أوبزرفر نقلاً عن [القدس العربي](#)

الاحتضان الإقليمي لنظام الأسد يضع الولايات المتحدة في مأزق المونيتور

إليزابيث هاجدون

(اللغة الإنجليزية) 07 كانون الثاني 2023

نص المقال: أصدرت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تحذيراً آخر لجيران سوريا من تعزيز العلاقات مع رئيس النظام بشار الأسد، لكن العديد من النقاد قالوا إن الإدارة يمكن أن تفعل المزيد لمنع عودة النظام إلى الحظيرة العربية، وفقاً لموقع "المونيتور"، الذي أشار إلى لقاء وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد، الأربعاء، مع الأسد في العاصمة السورية للمرة الثانية منذ نوفمبر 2021.



قالت إدارة بايدن مراراً إنه لا يوجد لديها أي خطط "لتنطبيع أو ترقية" علاقاتها المقطوعة مع النظام السوري، كما أنها لا تدعم الدول الإقليمية في القيام بذلك وأفاد الموقع أن الاجتماع جاء بعد زيارة الأسد في مارس 2022 إلى الإمارات العربية المتحدة - وهي الأولى له إلى دولة عربية منذ اندلاع الثورة السورية في سوريا 2011. وفي مؤشر آخر على دفع المنطقة تجاه الأسد، عقد وزيراً دفاع تركيا وسوريا محادثات في موسكو الأسبوع الماضي، وجاءت أول مشاركة رسمية لهم منذ أكثر من عقد في أعقاب عدة مبادرات تركية لدمشق في النصف الثاني من عام 2022، بما في ذلك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نفسه الذي أثار إمكانية لقاء الأسد.

قسم الترجمة Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس للصحافيين، الثلاثاء، إن الإدارة لا تدعم الدول "لتحسين علاقاتها أو التعبير عن دعمها لإعادة تأهيل الديكتاتور الوحشي بشار الأسد". وأضاف برايس "نحث الدول على النظر بعناية في سجل حقوق الإنسان الفظيع لنظام الأسد على مدى السنوات الـ 12 الماضية، حيث يواصل ارتكاب الفظائع ضد الشعب السوري ومنع وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة."

وقالت إدارة بايدن مراراً إنها لا تملك أي خطط "لتطبيع أو ترقية" علاقاتها المقطوعة مع النظام السوري، كما أنها لا تدعم الدول الإقليمية في القيام بذلك. وحث المشرعون على جانبي الممر بايدن على مواصلة الضغط على جيران سوريا من خلال ما يسمى بقانون قيصر. أصدرت إدارة ترامب عدة جولات من العقوبات بموجب سلطة "قانون قيصر"، ولكن منذ توليه منصبه، لم تصدر إدارة بايدن بعد عقوبات خاصة بقيصر على المستفيدين من الأسد ويسمح التشريع الحزبي الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2020 بفرض عقوبات واسعة على أي شخص - سوري أو أجنبي - يقدم الدعم للعمليات العسكرية للنظام أو يتعامل مع علم مع الحكومة، وتحديدًا في قطاعات البناء والهندسة والطيران والطاقة.

وبحسب ما ورد، أصدرت إدارة ترامب عدة جولات من العقوبات بموجب هذه السلطة، ولكن منذ توليه منصبه، لم تصدر إدارة بايدن بعد عقوبات خاصة بقيصر على المستفيدين من الأسد. وقال ديفيد اديسنيك، مدير الأبحاث في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات: "إدارة بايدن ترفض استهداف الشخصيات المهمة اقتصادياً." ولاحظ أنها "عاقبت ضباط الجيش والمخابرات بتهمة ارتكاب جرائم فظيعة، ولكن لم تفرض عقوبات على أولئك الذين يمولون النظام." وقال أحد كبار أعضاء الكونغرس الجمهوريين لـ "المونيتور" إنه من المرجح أن يضغط أعضاء مجلس النواب الذي يسيطر عليه الحزب الجمهوري هذا العام من أجل زيادة استخدام وتعزيز العقوبات على سوريا. من المرجح أن يضغط أعضاء مجلس النواب هذا العام من أجل زيادة استخدام وتعزيز العقوبات على روسيا وأضاف: "بشكل عام، يشعر الجمهوريون بالإحباط الشديد لأنه لم يكن هناك تقريباً أي تطبيق لعقوبات قيصر في عهد بايدن." هناك أيضاً مصلحة للديمقراطيين في تصعيد العقوبات على سوريا، حيث حث خطاب في يناير 2022 وقعه كبار الديمقراطيين والجمهوريين في لجان الشؤون الخارجية بالكونغرس بايدن على الاستفادة بشكل أفضل من قانون قيصر و "التفكير في العواقب" للدول التي تسعى إلى إعادة تأهيل الأسد. ومع استمرار التواصل الدبلوماسي للمنطقة مع دمشق، فإن إدارة بايدن في "مكان صعب للغاية مع وجود عدد قليل جداً من الأوراق للعهد"، باستثناء التهديد بفرض عقوبات على حلفاء وشركاء الولايات المتحدة، كما يقول تشارلز ليستر، الخبير في الشؤون السورية في معهد الشرق الأوسط. لقد تعامل بايدن حتى الآن مع الحرب الأهلية المدمرة في سوريا على أنها أزمة يجب احتواؤها، كما يقول ليستر، ولكن "لا يكفي أن يكون لدينا سياسة الوضع الراهن عندما يتحرك العديد من الجهات الفاعلة من حولنا ويسعون لتغيير الديناميكية." (نقلًا عن [القدس العربي](#))

المصدر: [المونيتور](#)



الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية
National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces